



# دعوة إلى السلام

عن ثقافة السلام واللاعنف  
والتسامح ومفاهيم أخرى



مركز هردو  
لدعم التعبير الرقمي  
**HRDO CENTER**  
To Support the Digital Expression

# دعوة إلى السلام

## عن ثقافة السلام واللاعنف والتسامح ومفاهيم أخرى

مركز هردو لدعم التعبير الرقمي  
القاهرة ٢٠١٧

دعوة إلى السلام  
عن ثقافة السلام واللاعنف  
والتسامح ومفاهيم أخرى



## مركز هردو

لدعم التعبير الرقمي  
[www.hrdoegypt.org](http://www.hrdoegypt.org)  
[info@hrdoegypt.org](mailto:info@hrdoegypt.org)



المعرفة وتداول المعلومات مركز هردو مع حق الجمهور في

[يرخصة المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر - لغير الأغراض الربحية، الإصدار ٣.٠ غير إصدارات المركز منشور الموطنة](#)

# المحتويات

٥	مقدمة
٦	عن مفهوم السلام
٨	ثقافة السلام
٨	ثقافة السلام في التشريع الدولي
١١	الأهداف والاستراتيجيات والجهات الفاعلة الرئيسية في برنامج العمل بشأن ثقافة السلام
١٢	إعلان مبادئ بشأن التسامح
١٦	دور التنشئة الاجتماعية في دعم ثقافة السلام والتسامح
١٨	دور المدرسة في ترسيخ ثقافة التعدد والتسامح
٢٠	دور وسائل الإعلام في نشر قيم السلام والتسامح والتعايش السلمي
٢٢	إشارات مرجعية

## مقدمة

في ظل ما نعيشه الآن في مصر من أحداث عنيفة متلاحقة وظهور واضح لممارسات اجتماعية تمييزية تحتل سلوك الأفراد وميل دائم إلى الحكم المجحف والإقصاء والانحيازات العنيفة التي تميل إلى الهجوم المستمر على كل آخر، لا يخفى على أحد رؤية تطور سلوك المصريين نحو الحدة والعنف بشكل واضح وغير مقبول وفي ظل ذلك تطرح عدة أسئلة نفسها حول أسباب وآثار هذا التطور وكيف يمكن إرجاع عدة أحداث مفرجة عانت منها مصر في السنوات القليلة الماضية إلى العنصرية والتمييز والعصبية وعدم التسامح مع الآخر المتأصلين- بكل أسف - في ثقافة مجتمعات محلية عدة في مصر.

في ظل هذا قرر مركز هردو إلقاء الضوء حول ثقافة السلام وآليات تحقيقها وانعكاسات اختفائها من السلوك المجتمعي والشخصي في مصر وكيف يمكن أن تضمن السياسات والتشريعات تعزيز مفاهيم السلام شديدة الارتباط بكفالة حقوق الإنسان، يرصد هذا التقرير عدة مفاهيم أساسية وكيفية تناولها التشريع الدولي والوطني وجدوى تبني ثقافة السلام والتسامح واللاعنف كخطوة مبدئية للتوعية بضرورة نبذ العنف والتمييز والكرهية كمدخل أساسي لمجتمع أفضل وأكثر أماناً واستقراراً.

## ❖ عن مفهوم السلام:

يأتي السلام اشتقاقاً في اللغة العربية من المصدر "سلم"، ويعني الأمان والعافية والتسليم والسلامة والصلح. ويعني السلام اصطلاحاً حالة التوافق والراحة التي تتوفر بين طرفين أو مجموعة أطراف بما يحقق الانسجام ويدرك العداء، ويقصد بالسلام أيضاً حالة الوئام والاستقرار التي تسود المجتمع من أبسط تكويناته "الأسرة" إلى أكبر تكويناته "المجتمع الدولي" بما يتيح التطور والازدهار للجميع.

وتشير الأدبيات إلى المعنى الاصطلاحي للسلام بأكثر من تعريف، فقد تطور المفهوم من معناه السلبي قديماً الذي كان يربط السلام بغياب النزاعات والحروب والصراعات، ليتسع ويشمل فعل إيجابي يربط السلام بإيجاد العدل الاجتماعي والقضاء على الاستغلال والفساد.

وهناك ثلاث مفاهيم ستخدم في مجال السلام: هي ١- صنع السلام: وهو مساعدة أطراف النزاع للوصول إلى اتفاق توافقي. ٢- حفظ السلام: ويقصد به منع أطراف النزاع من الدخول في حرب أو صراع محتمل، ٣- بناء السلام: ويقصد به تهيئة المجتمع وبناءه لدعم وتبني ثقافة السلام وممارستها، ويشمل هذا التربية والتعليم ودعم ثقافة حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والتعددية والتسامح وقبول الآخر وتعزيز التوافق بين الفرد ومجتمعه وبين الفرد والبيئة.

مر مفهوم السلام ب٦ مراحل على الأغلب من الصياغات والتطور حسب ما قدمته البحوث الأكاديمية:

**المرحلة الأولى:** وهي فهم السلام باعتباره ممارسة لا تحقق إلا في ظل غياب الحرب والنزاعات والصراعات العنيفة سواء كانت تلك الصراعات داخلية أو دولية، وتظل تلك الفكرة هي الفكرة الشائعة للسلام في أذهان الكثير من العامة والساسة أيضاً،

**المرحلة الثانية:** وقد ركزت على السلام كتوازن للقوى في إطار النظام الدولي، هذا التوازن غالباً ما يكون راجع إلى قوى عسكرية ذات ثقل بين معسكرين أو راجع للقدرات والعلاقات الاقتصادية ما بين تكتلين دوليين.

**المرحلة الثالثة:** وهي المرحلة التي تبنت مفهوم السلم السلبي الذي يتبنى نبذ الحروب والنزاعات، والسلم الإيجابي الذي يعتمد على بناء وترسيخ السلم في ثقافة المجتمعات.

**المرحلة الرابعة:** وهي المرحلة الأكثر تطورا التي تبنت مفهوم السلم في العلاقات الاجتماعية الرئيسية، فركزت على قضية العنف ضد المرأة كمحدد رئيسي للسلم، وتبنت فكرة أن لا فائدة للتفرقة بين وجود الحرب من عدمها في حالة ممارسة العنف ضد المرأة.

**المرحلة الخامسة:** هي المرحلة التي تم الربط فيها بين السلم وبين علاقة الإنسان بالبيئة وما يمكن أن تجلبه الممارسات الرأس مالية الوحشية ضد البيئة من دمار وتهديد للبشرية.

**المرحلة السادسة:** تناولت تلك المرحلة علاقة السلام الداخلي للإنسان بتحقيق السلام العام والشامل، وتطور هذا المفهوم ليشمل أهمية التركيز على دعم حقوق الإنسان ونبذ العنف الموجه ضد فئات مختلفة كالاطفال والنساء وأصحاب الرأي والممارسات التمييزية والعنصرية على اختلاف أسسها.

وهكذا نرى كيف تطور وتدرج مفهوم السلام من الارتكاز على فكرة نبذ الحروب والنزاعات ليصل إلى أصل بناء السلام في حفظ سبل العيش الكريم للإنسان وتعزيز سلامه النفسي ثم علاقته مع البيئة مع حوله والتدرج لعلاقته بمن حوله من أفراد حتى نصل لعلاقات الدول بعضها ببعض. هكذا أدرك العالم أن الإنسان هو الأصل وانه لا يمكن تعزيز السلم العامى بدون اقرار وكفالة تمتع الفرد بحقوقه الأساسية والعيش بكرامة والتمتع بالمساواة.

## ❖ ثقافة السلام:

### ثقافة السلام :

جاء الربط بين كلمتي "ثقافة" و"سلام" للمرة الأولى في الحديث الدولي ليصبح مصطلح حديث معترف به في أدبيات بناء السلام في اجتماع اليونسكو ١٩٨٩ بساحل العاج، ثم تطور الأمر لتصبح ثقافة السلام برنامجا متكاملًا لليونسكو في ١٩٩٢. هكذا تم تضمين ثقافة السلام في استراتيجية اليونسكو من العام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٠١ ليضم عدد من البرامج والأنشطة والتعاونات الدولية في كل من التعليم والثقافة من أجل السلام.

وتنوعت آراء المفكرين والمنظرون حول مسألة ثقافة السلام، منهم من ناقشها على المستوى الدولي حيث تأتي ضمن حوار الحضارات والثقافات والديانات، وآخرون ركزوا على تناول ثقافة السلام من حيث نبذ العنف في تنشئة الأطفال وتبني مفاهيم التعايش السلمي واللاعنف في التربية والتعليم ومع وضع تحديات العولمة والانتقال السريع للأفكار والثقافات في الاعتبار، حيث فرض ذلك بيئة من الدفاع الذاتي للأصوليات والثقافات المحلية التي قد تندثر ضمن التطورات العالمية المتسارعة، وأخيرا يتفق الأغلبية من الباحثين الآن على تبني مفهوم شامل ومتكامل لثقافة السلام يدعم نشر أجواء التسامح والوحدة بين العالم بدءا من الأسرة واحترام الوطنيات والإثنيات والقيم المحلية والأديان والوصول لحالة من المحبة والتسامح والصبر تضمنها قوانين رادعة وعادلة وتنمية مستمرة تحقق ثقافة السلام.

## ❖ ثقافة السلام في التشريع الدولي:

قامت الأمم المتحدة بتعريف ثقافة السلام بأنها مجموعة القيم والمواقف والتقاليد وأنماط السلوك وأساليب الحياة، التي تستند الى ما يلي:

١. احترام الحياة وإنهاء العنف وترويج ممارسة اللاعنف من خلال التعليم والحوار والتعاون.
٢. الاحترام الكامل لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول وعدم التدخل في المسائل التي تعد اساسا ضمن الاختصاص المحلي لأي دولة، وفقا لمبادئ الامم المتحدة والقانون الدولي.
٣. الاحترام الكامل لجميع حقوق الانسان والحريات الأساسية وتعزيزها.
٤. الالتزام بتسوية الصراعات بالوسائل السلمية.
٥. بذل الجهود للوفاء بالاحتياجات الانمائية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة.
٦. احترام وتعزيز الحق في التنمية.
٧. احترام وتعزيز المساواة في الحقوق والفرص بين المرأة والرجل.
٨. الاعتراف بحق كل فرد في حرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات.



٩. التمسك بمبادئ الحرية والعدل والديمقراطية والتسامح والتضامن والتعاون والتعددية والتنوع الثقافي والحوار والتفاهم على مستويات المجتمع كافة وفيما بين الأمم، وتدعمها بيئة وطنية ودولية تمكينية تفضي الى السلام .

ارتبط مفهوم ثقافة السلام بأدبيات الامم المتحدة منذ تأسيسها في عام ١٩٤٥، حيث تضمنت ديباجة ميثاق الامم المتحدة "نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آيينا على انفسنا ان ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب ونؤكد ايماننا بالحقوق الاساسية للإنسان وبكرامة الفرد وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية. اعتزمنا ان نأخذ أنفسنا بالتسامح، وان نعيش معا في سلام وحسن جوار وان نضم قوانا كي نحفظ بالسلام والأمن الدولي. قد قررنا ان نوحّد جهودنا لتحقيق هذه الاغراض "

ولعبت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ( اليونسكو ) دوراً مهماً في تبني موضوعات السلام وثقافة السلام في مؤتمراتها العامة وفي برامجها وأنشطتها الدورية، وذلك انطلاقاً من ديباجة ميثاق اليونسكو التي نصت على " اذا كانت الحروب تبدأ في عقول الناس ففي عقول الناس أيضاً يجب ان تبدأ عملية بناء السلام".

وفي العقد الأخير من القرن العشرين ارتفعت الأصوات التي تنادي بتعزيز ودعم ثقافة السلام ، وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت في ٢٠ نوفمبر ١٩٩٧ قرارها باعتبار سنة ٢٠٠٠ هي "السنة الدولية لثقافة السلام"، كما تبنت في ١٠ نوفمبر ١٩٩٨ قرارها باعتبار العقد الأول من القرن الجديد (٢٠٠١ - ٢٠١٠) هو "العقد الدولي لثقافة السلام و اللاعنف من اجل أطفال العالم" .

وفي ٦ أكتوبر ١٩٩٩ أصدرت الجمعية العامة إعلان ثقافة السلام، الذي أعتبر مرشداً عاماً للحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي لدعم وتعزيز ثقافة السلام. حيث اتسعت الدعوة لتعزيز ثقافة السلام لتشمل كل دول العالم، بما في ذلك الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني، وكافة المنظمات والهيئات ذات العلاقة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

وإدراكاً من الأمم المتحدة بأن إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب يحتاج إلى التحول نحو ثقافة للسلام واللاعنف، التي تتشكل من قيم واتجاهات وتصرفات تعبر عن التفاعل والتكافل الاجتماعيين وتستوحيهما على أساس من مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية وجميع حقوق الإنسان والتسامح والتضامن، وتنبذ العنف، وتسعى إلى منع نشوب المنازعات عن طريق معالجة أسبابها الجذرية، وحل المشاكل بالحوار والتفاوض، وتضمن لهذه الأجيال الممارسة الكاملة لجميع الحقوق، وسبل المشاركة التامة في عملية التنمية لمجتمعاتها.

فقد دعت الأمم المتحدة إلى ترويج ثقافة السلام التي تقوم على أساس المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وعلى أساس احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والتسامح، وإلى ترويج التنمية والتثقيف من أجل السلام، والتدفق الحر للمعلومات، ومشاركة أكبر للمرأة بوصف ذلك نهجا أساسيا لمنع العنف والنزاعات، وإلى بذل الجهود الرامية إلى تهيئة ظروف السلام وتوطيده.

ولهذا أكد إعلان ثقافة السلام بأنه من أجل احراز تقدم في تحقيق تنمية أوفى لثقافة السلام، فإن ذلك يتأتى من خلال القيم والمواقف وأنماط السلوك وأساليب الحياة التي تفضي الى تعزيز السلام بين الافراد والجماعات والأمم، وترى الأمم المتحدة ان تحقيق تنمية أوفى لثقافة السلام يرتبط ارتباطا عضويا بأربعة عشر متطلباً وهي كالآتي:

١. تشجيع تسوية الصراعات بالوسائل السلمية والاحترام المتبادل والتفاهم والتعاون على الصعيد الدولي.
٢. الامتثال للالتزامات الدولية المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي.
٣. تعزيز الديمقراطية والتنمية والاحترام لجميع حقوق الانسان والحريات الاساسية والتقييد بها.
٤. تمكين الناس على جميع المستويات من اكتساب مهارات الحوار والتفاوض وبناء توافق بين الآراء وحل الخلافات بالوسائل السلمية.
٥. تعزيز المؤسسات الديمقراطية وكفالة المشاركة الكاملة في عملية التنمية.
٦. القضاء على الفقر والامية وتقليل الفوارق داخل الأمم وفيما بينها .
٧. العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
٨. القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من خلال تمكينها وتمثيلها على قدم المساواة في جميع مستويات صنع القرارات .
٩. كفالة احترام حقوق الطفل وتعزيزها وحمايتها.
١٠. كفالة حرية تدفق المعلومات على جميع المستويات وتعزيز الوصول اليها.
١١. زيادة الشفافية والمساءلة.
١٢. القضاء على جميع اشكال العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الاجانب وما يتصل بذلك من تعصب.
١٣. تعزيز التفاهم والتسامح والتضامن بين جميع الحضارات والشعوب والثقافات، مع الاهتمام بوجه خاص بالأقليات الدينية واللغوية.
١٤. الاعمال الكامل لحق جميع الشعوب، بما فيها تلك التي تعيش في ظل السيطرة الاستعمارية او غيرها من أشكال السيطرة الأجنبية او الاحتلال الاجنبي في تقرير المصير المكرس في ميثاق الامم المتحدة والمجسد في العهود والإعلانات والقرارات الصادرة عنها .

وأصدرت الجمعية العامة برنامج عمل بشأن ثقافة السلام تضمن الأهداف والاستراتيجيات والجهات الفاعلة الرئيسية من ناحية، والأنشطة الداعمة التي ينبغي أن تتخذها جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وهي كالتالي :

## الأهداف والاستراتيجيات والجهات الفاعلة الرئيسية في برنامج العمل بشأن ثقافة السلام:

- ينبغي أن يكون برنامج العمل أساساً للسنة الدولية لثقافة السلام ( عام ٢٠٠٠ ) والعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل اطفال العالم (٢٠٠٠ : ٢٠١٠).
- ان الدول مدعوة الى اتخاذ اجراءات من اجل الترويج لثقافة السلام على الصعيد الوطني، وكذلك على الصعيدين الاقليمي والدولي.
- ينبغي إشراك المجتمع المدني على كل من الصعيد المحلي والإقليمي والوطني في توسيع نطاق الأنشطة المتعلقة بثقافة السلام.
- ينبغي تشجيع وتعزيز إقامة تعاون بين مختلف الجهات الفاعلة وفيما بينها في سبيل تشجيع قيام حركة عالمية مناصرة لثقافة السلام.

كما يوجد عدد اخر من الأهداف ارتبطت بأدوار الامم المتحدة والحكومات وغيرها، أما الأنشطة والإجراءات الداعمة التي ينبغي ان تتخذها جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من اجل نشر ثقافة السلام ينبغي أن تنصب على المجالات الآتية:

- أنشطة ترمي الى نشر ثقافة السلام من خلال التعليم.
- أنشطة ترمي الى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.
- اجراءات لتعزيز احترام جميع حقوق الانسان.
- اجراءات ترمي الى كفالة المساواة بين المرأة والرجل.
- اجراءات ترمي الى تعزيز المشاركة الديمقراطية.
- اجراءات ترمي الى نشر التفاهم والتسامح والتضامن.
- الاتصال القائم على المشاركة وحرية تدفق المعلومات والمعرفة.

ويجدر الذكر هنا وجوب التركيز على الأنشطة والإجراءات التي يجب أن تتخذها جميع الجهات ذات الصلة من خلال التعليم نظر لتأثير ذلك على الأطفال والشباب، ويمكن طرح ذلك في الآتي:

- انعاش الجهود الوطنية والتعاون الدولي من اجل تحقيق اهداف توفير التعليم للجميع.
- كفالة استفادة الاطفال، في سن مبكرة ، من التعليم في مجال القيم والمواقف وأنماط السلوك واساليب الحياة لتمكينهم من حل اي نزاع بالوسائل السلمية وبروح تتحلى باحترام كرامة الانسان.

- اشراك الاطفال في أنشطة تغرس فيهم قيم ثقافة السلام وأهدافها.
- كفالة تحقيق المساواة للمرأة، وخاصة الفتاة، في الحصول على التعليم.
- تعزيز مفاهيم التربية من اجل السلام وحقوق الانسان والديمقراطية في المناهج الدراسية، بما في ذلك الكتب المدرسية.
- تشجيع وتعزيز الجهود التي تهدف إلى تنمية قيم ومهارات تفضي الى ثقافة السلام، ومن ذلك التعليم والتدريب على إقامة الحوار وبناء توافق آراء.
- تعزيز الجهود التي تهدف الى توفير التدريب والتثقيف - عند الاقتضاء - في مجالات منع اندلاع الصراعات وإدارة الأزمات، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وبناء الثقة بعد انتهاء حالات الصراع.
- التوسع في المبادرات التي تروج لثقافة السلام وتضطلع بها مؤسسات التعليم العالي في مختلف ارجاء العالم .

ولم تكتف الأمم المتحدة بإقرار اعلان وبرنامج عمل ثقافة السلام، وإنما اتخذت قرار في نوفمبر ١٩٩٨ بشأن العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من اجل اطفال العالم.

## إعلان مبادئ بشأن التسامح

صدر هذا الإعلان عن منظمة اليونسكو في الدورة الثامنة والعشرين بباريس، نوفمبر ١٩٩٥، في إطار اهتمام اليونسكو بدعم المفهوم الشامل لثقافة السلام. جاء في ديباجة هذا الإعلان المرجعية القانونية الدولية للإعلان ونصت على الآتي:

"إذ تضع في اعتبارها أن ميثاق الأمم المتحدة ينص علي أننا "نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آيينا في أنفسنا أن ننقد الأجيال المقبلة من ويلات الحروب...، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار."

وتذكر بأن الميثاق التأسيسي لليونسكو المعتمد في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥ ينص في ديباجته علي أن "من المحتم أن يقوم السلم عي أساس من التضامن الفكري والمعنوي بين بني البشر."

كما تذكر بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد أن "لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين" (المادة ١٨) و "حرية الرأي والتعبير" (المادة ١٩) و "أن التربية يجب أن تهدف إلي ... تنمية التفاهم والتسامح والصدقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية" (المادة ٢٦).

## وتحيط علما بالوثائق التقنية الدولية ذات الصلة، بما في ذلك:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،-الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري، - الاتفاقية الخاصة بمنع جريمة إبادة الجنس والمعاقبة عليها، - اتفاقية حقوق الطفل،- اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ والوثائق التقنية الإقليمية المتعلقة بها، - اتفاقية القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة،-اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، - الإعلان الخاص بالقضاء علي جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين علي أساس الدين أو المعتقد، - الإعلان الخاص بحقوق الأشخاص المنتمين إلي الأقليات الوطنية أو الاثنية والدينية واللغوية، -إعلان وبرنامج عمل فينا الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، -إعلان وخطة عمل كوبنهاغن للذان اعتمدهما القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، - إعلان اليونسكو بشأن العنصرية والتحيز العنصري، اتفاقية وتوصية اليونسكو الخاصتان بمناهضة التمييز في مجال التربية، وتضع في اعتبارها أهداف العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، والعقد العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، والعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، وتضع في اعتبارها التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الإقليمية التي نظمت في إطار سنة الأمم المتحدة للتسامح وفقا لأحكام القرار ٢٧/م، الصادر عن المؤتمر العام لليونسكو، واستنتاجات وتوصيات مؤتمرات واجتماعات أخرى نظمتها الدول الأعضاء ضمن إطار برنامج سنة الأمم المتحدة للتسامح، يثير جزعها تزايد مظاهر عدم التسامح، وأعمال العنف، والإرهاب، وكراهية الأجانب، والنزاعات القومية العدوانية، والعنصرية، ومعادة السامية، والاستبعاد والتهميش والتمييز ضد الأقليات الوطنية والاثنية والدينية واللغوية واللاجئين والعمال المهاجرين والمهاجرين والفئات الضعيفة في المجتمعات، وتزايد أعمال العنف والترهيب التي ترتكب ضد أشخاص يمارسون حقهم في حرية الرأي والتعبير، وهي أعمال تهدد كلها عمليات توطيد دعائم السلام والديمقراطية علي الصعيدين الوطني والدولي وتشكل كلها عقبات في طريق التنمية.

وتشدد علي مسؤوليات الدول الأعضاء في تنمية وتشجيع احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بين الناس كافة، بدون أي تمييز قائم علي العنصر أو الجنس أو اللغة أو الأصل الوطني أو الدين أو أي تمييز بسبب عجز أو عوق، وفي مكافحة اللاتسامح."

ويتميز هذا الإعلان بتبني مقومات شاملة ومتكاملة لترسيخ ودعم وبناء ثقافة السلام والتسامح واللاعنف، وإشارته لكل المواثيق الدولية التي تناولت آليات خاصة لنبذ العنف علي مستويات مختلفة ومتعددة.

## جاءت المادة الأولى من الإعلان تتناول مفهوم التسامح، وما يعنيه هذا المصطلح في ذلك الإعلان :

**١-١** إن التسامح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا وأشكال التعبير وللصفات الإنسانية لدينا. ويتعزز هذا التسامح بالمعرفة والانفتاح والاتصال وحرية الفكر والضمير والمعتقد. وأنه الوثام في سياق الاختلاف، وهو ليس واجبا أخلاقيا فحسب، وإنما هو واجب سياسي وقانوني أيضا، والتسامح، هو الفضيلة التي تيسر قيام السلام، ويسهم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب،

**١-٢** إن التسامح لا يعني المساواة أو التنازل أو التساهل بل التسامح هو قبل كل شيء اتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها عالميا. ولا يجوز بأي حال الاحتجاج بالتسامح لتبرير المساس بهذه القيم الأساسية. والتسامح ممارسة ينبغي أن يأخذ بها الأفراد والجماعات والدول.

**١-٣** إن التسامح مسؤولية تشكل عماد حقوق الإنسان والتعددية (بما في ذلك التعددية الثقافية) والديمقراطية وحكم القانون. وهو ينطوي علي نبذ الدوجماتية والاستبدادية ويثبت المعايير التي تنص عليها الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

**١-٤** ولا تتعارض ممارسة التسامح مع احترام حقوق الإنسان، ولذلك فهي لا تعني تقبل الظلم الاجتماعي أو تخلي المرء عن معتقداته أو التهاون بشأنها. بل تعني أن المرء حر في التمسك بمعتقداته وأنه يقبل أن يتمسك الآخرون بمعتقداتهم. والتسامح يعني الإقرار بأن البشر المختلفين بطبعهم في مظهرهم وأوضاعهم ولغاتهم وسلوكهم وقيمهم، لهم الحق في العيس بسلام وفي أن يطابق مظهرهم مخبرهم، وهي تعني أيضا أن آراء الفرد لا ينبغي أن تفرض علي الغير. " واهتم الإعلان بتعزيز مسؤولية الدول وفرض الالتزامات حول دور الدولة الموقعة في دعم ثقافة التسامح ووجوب ان تعتمد سياسات وتشريعات تكفل التسامح وتضمنه، جاء نص الإعلان متناولا دور الدولة كآلآتي:

**١-٢** إن التسامح علي مستوي الدولة يقتضي ضمان العدل وعدم التحيز في التشريعات وفي إنفاذ القوانين والإجراءات القضائية والإدارية. وهو يقتضي أيضا إتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية لكل شخص دون أي تمييز. فكل استبعاد أو تهميش إنما يؤدي إلي الإحباط والعدوانية والتعصب.

٢-٢ وبغية إشاعة المزيد من التسامح في المجتمع، ينبغي للدول أن تصادق علي الاتفاقيات الدولية القائمة بشأن حقوق الإنسان، وأن تصوغ عند الضرورة تشريعات جديدة لضمان المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص لكل فئات المجتمع وأفراده.

٣-٢ ومن الجوهرى لتحقيق الوثام على المستوى الدولى أن يلقى التعدد الثقافى الذى يميز الأسرة البشرية قبولا واحتراما من جانب الأفراد والجماعات والأمم. فبدون التسامح لا يمكن أن يكون هناك سلام، وبدون السلام لا يمكن أن تكون هناك تنمية أو ديمقراطية.

٤-٢ وقد يتجسد عدم التسامح فى تهيش الفئات المستضعفة، واستبعادها من المشاركة الاجتماعية والسياسية، وممارسة العنف والتمييز ضدها. وكما يؤكد الإعلان بشأن العنصرية والتحيز العنصرى فإن "لجميع الأفراد والجماعات الحق فى أن يكونوا مختلفين بعضهم عن بعض" (المادة ١-٢).

وتناول الإعلان مسألة الأبعاد الاجتماعية للتسامح وأثره المجتمعى ليس فقط على المستوى الوطنى والمحلى بل على المجتمع الدولى، وكيف يرتبط التحلى بالتسامح العالمى بكفالة حزمة حقوق الإنسان ككل، وكيف يجب ضمان ثقافة التسامح فى ظل عالم متغير ومتطور بسرعة غير محدودة ومنفتح. جاء نص الإعلان كما يلى:

٣-١ إن التسامح أمر جوهرى فى العالم الحديث أكثر منه فى أى وقت مضى، فهذا العصر يتميز بعولمة الاقتصاد وبالسريعة المتزايدة فى الحركة والتنقل والاتصال، والتكامل والتكافل، وحركات الهجرة وانتقال السكان على نطاق واسع، والتوسع الحضرى، وتغيير الأنماط الاجتماعية. ولما كان التنوع ماثلا فى كل بقعة من بقاع العالم، فإن تصاعد حدة عدم التسامح والنزاع بات خطرا يهدد ضمنا كل منطقة، ولا يقتصر هذا الخطر على بلد بعينه بل يشمل العالم بأسره.

٣-٢ والتسامح ضرورى بين الأفراد وعلى صعيد الأسرة والمجتمع المحلى، وأن جهود تعزيز التسامح وتكوين المواقف القائمة على الانفتاح وإصغاء البعض للبعض والتضامن ينبغى أن تبذل فى المدارس والجامعات وعن طريق التعليم غير النظامى وفى المنزل وفى مواقع العمل. وبإمكان وسائل الإعلام والاتصال أن تضطلع بدور بناء فى تيسير التماور والنقاش بصورة حرة ومفتوحة، وفى نشر قيم التسامح وإبراز مخاطر اللامبالاة تجاه ظهور الجماعات والأيدولوجيات غير المتسامحة.



**٣-٣** وكما يؤكد إعلان اليونسكو بشأن العنصرية والتحيز العنصري، يجب أن تتخذ التدابير الكفيلة بضمان التساوي في الكرامة والحقوق للأفراد والجماعات حيثما اقتضى الأمر ذلك. وينبغي في هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص للفئات المستضعفة التي تعاني من الحرمان الاجتماعي أو الاقتصادي، لضمان شمولها بحماية القانون وانتفاعها بالتدابير الاجتماعية السارية ولا سيما فيما يتعلق بالمسكن والعمل والرعاية الصحية، وضمان احترام أصالة ثقافتها وقيمها، ومساعدتها على التقدم والاندماج علي الصعيد الاجتماعي والمهني، ولا سيما من خلال التعليم.

**٣-٤** وينبغي إجراء الدراسات وإقامة الشبكات العلمية الملائمة لتنسيق استجابة المجتمع الدولي لهذا التحدي العالمي، بما في ذلك دراسات العلوم الاجتماعية الرامية إلى تحليل الأسباب الجذرية والإجراءات المضادة الفعلية، والبحوث وأنشطة الرصد التي تجري لمساندة عمليات رسم السياسات وصياغة المعايير التي تظطلع بها الدول الأعضاء.

## **وعن دمج ثقافة التسامح في التعليم والتأكيد على الاهتمام بتنشئة الأجيال الجديدة على تلك الثقافة وعلى مفاهيم حقوق الإنسان تناول الإعلان الآتي:**

**٤-١** إن التعليم هو أنجح الوسائل لمنع اللاتسامح، وأول خطوة في مجال التسامح، هي تعليم الناس الحقوق والحريات التي يتشاركون فيها وذلك لكي تحترم هذه الحقوق والحريات فضلا عن تعزيز عزمهم علي حماية حقوق وحريات الآخرين.

**٤-٢** وينبغي أن يعتبر التعليم في مجال التسامح ضرورة ملحة، ولذا يلزم التشجيع علي اعتماد أساليب منهجية وعقلانية لتعليم التسامح تتناول أسباب اللاتسامح الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية - أي الجذور الرئيسية للعنف والاستبعاد، وينبغي أن تسهم السياسات والبرامج التعليمية في تعزيز التفاهم والتضامن والتسامح بين الأفراد وكذلك بين المجموعات الاثنية والاجتماعية والثقافية والدينية واللغوية وفيما بين الأمم.

**٤-٣** إن التعليم في مجال التسامح يجب أن يستهدف مقاومة تأثير العوامل المؤدية إلي الخوف من الآخرين واستبعادهم، ومساعدة النشء علي تنمية قدراتهم علي استقلال الرأي والتفكير النقدي والتفكير الأخلاقي.



٤-٤ إننا نتعهد بمساندة وتنفيذ برامج للبحوث الاجتماعية وللتعليم في مجال التسامح وحقوق الإنسان واللاعنف. ويعني ذلك إيلاء عناية خاصة لتحسين إعداد المعلمين، والمناهج الدراسية، ومضامين الكتب المدرسية والدروس وغيرها من المواد التعليمية بما فيها التكنولوجيات التعليمية الجديدة بغية تنشئة مواطنين يقضين مسؤولين ومنفتحين علي ثقافات الآخرين، يقدرون الحرية حق قدرها، ويحترمون كرامة الإنسان والفروق بين البشر، وقادرين علي درء النزاعات أو علي حلها بوسائل غير عنيفة."

## ❖ دور التنشئة الاجتماعية في دعم ثقافة السلام والتسامح

بالحديث عن مصر تحديدا وعن خصوصية العلاقات الاجتماعية والأسرية في المجتمع المصري، سنجد ببساطة أن النسق الاجتماعي للعلاقات الأسرية في مصر أبوي للغاية وقائم على التسلط والرضوخ والامتلاك ووجوب الطاعة والإذعان. يظهر هذا في علاقات الآباء بالأبناء، والأخوة الكبار بإخوتهم الأصغر والرؤساء بالمرؤوسين وتنعكس طبيعة تلك العلاقات لتخرج من إطار الأسرة وبيئة العمل لتنعكس على علاقة المواطن بحاكمه التي لا يفترض فيها حق الرفض أو الاعتراض أو المحاسبة وهو ما عانىنا له زمن طويل ومازلنا نعانيه في مصر والعالم العربي كجزء من ثقافة الشعوب العربية.

تلك العلاقات القائمة على التسلط والرضوخ والتملك المنتشرة في المجتمع المصري وروح الإذعان والالتكالية تنعكس في نهاية المطاف على الحياة السياسية ذاتها فيصبح من الطبيعي القبول بأي نظام تسلطي، والاذعان لكل الانتهاكات التي تحدث ضد المواطنين، هذا نتاج ما تعودت وترتبت عليه تلك الأجيال منذ الصغر وشكل ثقافتهم وقيمهم، أفكار الانصياع والطاعة التي خلقت روحا من الضعف والالتكالية وعدم القدرة على المبادرة أو اتخاذ القرار وانسحبت لتترك أثرها على الحاجة الدائمة إلى مخلص أو بطل منقذ يبذل هو المجهود وبوضوح رأينا بعد ثورة يناير ما حدث من انحيات وتطرف شديد من كل فئة نحو بطلها وهو ما صنفه الباحثون على أنها الممارسة الأولى للديمقراطية والتي سوف تتطور وتطور ممارسيها بمرور الوقت وأن التحدي الأكبر هو كيفية تعزيز ثقافة الديمقراطية والحريات الأساسية وضمان استمرار عملية التطور تلك.

من هنا نستطيع أن نرى أهمية التنشئة الاجتماعية التي تعتمد ترسيخ قيم السلام والتسامح والديمقراطية وحقوق الإنسان والأثر المستقبلي لذلك على المجتمع، ويكاد يجمع المربون اليوم بأن أسلوب الشدة لا يتوافق مع متطلبات النمو النفسي والانفعالي عند الأطفال، بل يؤدي في جملة ما يؤديه، إلى تكوين مركبات وعقد النقص، والضعف، والإحساس بالقصور، وإلى تنمية الروح الاستلابية الانهزامية عند الطفل. وعندما تلجأ الأسرة إلى أسلوب الشدة فإنها تمارس دوراً سلبياً يتناقض مع مبدأ خفض التوتر النفسي الدائم عند الأطفال.

ويؤدي أسلوب الشدة، في جملة ما يؤديه أيضا، إلى تحقيق مبدأ الاغتراب النفسي الانفعالي عند الأطفال.

ولقد بينت الدراسات الجارية في هذا الميدان أن العلاقات الديمقراطية المتكاملة التي توجد داخل الأسرة تؤدي إلى تحقيق التوازن التربوي والتكامل النفسي في شخص الأطفال: كالجرأة، والثقة بالنفس، والميل إلى المبادرة، والروح النقدية، والإحساس بالمسؤولية، والقدرة على التكيف الاجتماعي. ومن الدراسات التي أجريت في هذا المجال دراسة " بلودوين" التي تناول فيها أثر المعاملة الديمقراطية المنزلية على سلوك ١٧ طفلاً، حيث وجد أن ديمقراطية البيت تخرج أطفالاً نشيطين هجوميين، متميزين بالجرأة، مخططين، فضوليين خوارج ميالين إلى التزعم، وعلى خلاف ذلك وجد أن الأطفال الذين يأتون من أسر متسلطة ميالون إلى الهدوء، غير هجوميين، محدودي الفضول قليلي الأصالة، وضعاف الخيال. كما تتفق نتائج دراسات عديدة على أن الأطفال الذين ينتمون لأسر ديمقراطية يتميزون عن الأطفال الذين ينتمون لأسر متسلطة بأنهم:

١. أكبر اعتماداً على الذات وميلاً إلى الاستقلال وروح المبادرة.
٢. أكثر قدرة على الانهماك في نشاط عقلي تحت ظروف صعبة. أكثر تعاوناً مع الأطفال الآخرين.
٣. أكثر اتصافاً بالود وأقل اتصافاً بالسلوك العدواني .
٤. أكثر تلقائية وأصالة وابتكاراً .

كما أن الأسرة تلعب دوراً أساسياً ومركزياً في نشر قيم التسامح والأمن الفكري وذلك من خلال التربية الفكرية الصالحة للأبناء، من خلال ترسيخ مبادئ الوسطية والاعتدال في معتقداتهم وأفعالهم وأقوالهم، وتنمية روح الانتماء والمواطنة لديهم في مراحل نموهم المختلفة، وتحصينهم ضد التأثير بدعاة الانحراف الفكري، وفي مواجهة ما يبث من انحرافات فكرية وعقدية عبر وسائل الإعلام، ومراقبتهم للتعرف على توجهاتهم الفكرية من أجل تهذيبها في مرحلة مبكرة.

## دور المدرسة في ترسيخ ثقافة التعدد والتسامح:

يعتبر التسامح في المجتمعات ذات التعدد الثقافي، قيمة مركزية بالنسبة لاختيار الهوية والانتماء الثقافي، غير أنه في بعض المجتمعات، يرفض الأهل، في الإطار الاجتماعي أن يندمج أطفالهم في وسط ثقافي متنوع، مما يجعل التساؤل مشروعاً حول مدى احترام التعدد الثقافي في المدرسة عندما تحاول المدرسة التنشئة على قيم المواطنة والتعدد الثقافي. وإلى أي حد تساهم المدرسة في اختيار المشروع المجتمعي.

إن القيم الأساسية في الأنظمة الديمقراطية تكون موضوع توافق، خصوصاً تلك المرتبطة بحقوق الإنسان، باعتبارها لبنة أساسية في المجتمع، فالتأكيد على احترام تعليم القيم

المشتركة يجب تأكيده لدى الأجيال الجديدة، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار التعدد الذي يميز المجتمع المصري خاصة بعد أزمة الهجرة واللجوء عبر المتوسط أو الاستقرار في مصر ومع التنوع في الثقافة والهوية والإثنية في المجتمع المصري. وباعتبار التسامح والسلام وقبول الآخر قيمة أساسية تضمن استقرار المجتمعات ذات التعددية الثقافية، فهو الأمر الداعي إلى التفكير في مجمل وتفصيل العملية التعليمية ونوعية المناهج وطرق التدريس والقيم التي يتم ترسيخها في أذهان الناشئ وكيف يتم تربية الأطفال على التفكير النقدي وثقافة الحوار وطرح الآراء وتقبل الآخر كخطوة مبدئية لترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومن هذه الزاوية حرصت النصوص الدولية على تكريس هذا المبدأ، حيث الفقرة الأولى من المادة ١٣ من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل نصت على أن :

"من حق الطفل حرية التعبير، يحتوي هذا الحق على تلقي الأجوبة والمعلومات والأفكار كيفما كان نوعها، دون أخذ بعين الاعتبار الحدود، كتابة أو شفاهيا أو مطبوعة أو فنيا أو عبر أي وسيلة من اختيار الطفل"، وتبعاً لذلك فالدول التي تعترف بحق الطفل يجب عليها تدريجياً ضمان هذا الحق على أساس التساوي في الحظوظ".

إن البحث عن العيش المشترك في ظل تعددية يبقى رهانا صعبا، على اعتبار أن الجميع يجب أن يجد ضالته، في حين أنه من المستحيل معرفة كيف يمكن لوجهة نظر فلسفية أو دينية أن تجد نصيبها في ظل هذه التعددية. وما هو السبيل لشخص ينتمي إلى أقلية إثنية أو دينية أو عرقية أن يجد حقه العادل من الحديث و الدراسة و الكلام.

ويمكن أن نخلص في سياق هذه الاختلافات بين أصحاب النوايا الحسنة إلى مجال مشترك، ففي العائلة الواحدة توزيع الحصص لا يثير مشاكل وجدالات غير منتهية، وتبعاً لذلك فليس من الضرورة أن يتم تدريس جميع الديانات وجميع وجهات النظر الفلسفية والدينية، فالتعددية بهذا المعنى تبقى مجردة وغير قابلة للتطبيق في المدرسة، ويبقى أن يتم إعطاء أهمية كبرى لوجهات النظر الكبرى الأكثر تمثيلية، مع إعطاء حق التعبير لوجهات النظر الأخرى، فإذا وجدت في مدرسة أقلية مسيحية وأغلبية مسلمة يجب إعطاء حق التعبير للأقلية المسيحية، والعكس صحيح، حتى يتم قبول الآخر. كما إذا وجدت أقلية أمازيغية وأغلبية عربية، فيجب أن تجد هذه الأقلية هويتها في البرامج التعليمية، غير أن الإشكال الذي يمكن طرحه على هذا المستوى، هل يمكن تصور تعددية في المدرسة لتربية الأطفال الأصغر سناً، يوصي أصحاب هذا الرأي بأن التعددية يجب أن تكون للمراهقين والراشدين، أما التعددية للأطفال فستكون هادمة من شأنها أن تؤدي إلى جيل بدون انتماء أو هوية.

ويمكن للتعددية أن تسمح بتطوير سياسة مدرسية تسمح بتجاوز التقاسمات الدينية والاجتماعية، لكن يمكن أن تثير كذلك تقاسمات بين الطبقات الاجتماعية ذات القيم المتنوعة، فبالرغم من أن هذه القيم تتأسس على تعددية فلسفية ودينية بعيدا عن

مدارس نخبوية أو متطرفة، و ليس بالضرورة أن تقرر الدولة شكل خاص لهذه المدارس، حيث تراجع دورها مع انتهاء مرحلة الدولة التدخلية، لتترك المجال للمبادرات الفردية لنصل إلى تصور نيوليبرالي للمدرسة، ويقتصر دور الدولة على تحديد السياسات العامة، لكن سياسة مدرسية يعني بالضرورة أن المدرسة مشكل سياسي من الصعب تجاوزه، وتبني أي سياسة يعني الحد من الحريات الفردية، وفي مجتمع مليء باللامساواة، يهدف إلى الدفاع عن جميع الحريات الفردية، ينتهي بالانتصار لفئة أو أقلية في تجاذب بين القوة والضعف.

إن المشاكل التي يطرحها تهيئ الأطفال إلى التعدد، باعتباره أساسيا لتعلم التسامح والسلام ، ليس فقط باعتباره مفتاح أي علاقة مع الآخر مستقبلا، ولكن من أجل التكوين الشخصي والتكوين على المواطنة، هي متشابهة عندما تحاول المدرسة تطوير الحس النقدي لدى الطفل، وبتعبير اخر محاولة تعليم الطفل قيم الديمقراطية و احترام الآخر بالرغم من أنه يشكل أقلية.

فالمدرسة هي مجال للاختيار وتقوية الحس النقدي والإبداعي لدى الطفل، وليس لتعلم جميع الأفكار والنظريات حتى في المجتمعات الديمقراطية، ففي ظل هذه الأخيرة فإن التعبير السائد بأن جميع الآراء تحترم غير صحيحة، فما يتم هو التعبير عن الآراء والأفكار والدفاع عنها والتصويت لها أو ضدها ، فالجميع يتمتع بنفس الضمانات الحمائية، غير أنه لا يعني هذا أن جميع الأفكار يتم احترامها إذا كان المقصود هنا قبول الآراء بدون نقدها أو رفضها.

ففي الديمقراطية جميع الأشخاص يتم احترامهم على قدم المساواة ولكن ليس جميع الآراء. والمشروع المجتمعي الذي يجب أن تراهن عليه المدرسة هو مشروع يهدف إلى ترسيخ حق الاختلاف في الناشئة ، وليس اختلاف الحقوق، وهذه النظرة للتسامح تتطلب تعلم نسبية قبول بعض الثقافات والمعتقدات، فيمكن ممارستها والتعايش معها شريطة أن لا تتعارض مع القوانين أو حقوق الإنسان، وأن تكون لدى الناشئة القدرة على قبول رفض الآخر لأفكارهم ومعتقداتهم. فأن يكون الإنسان متسامحا يعني القدرة على العيش مع الذين ننتقدهم ومع الذين ينتقدوننا

## دور وسائل الإعلام في نشر قيم السلام والتسامح والتعايش السلامي:

إن دور المؤسسة الإعلامية لا يقلّ قيمة عن دور المؤسسة التربوية في التنشئة الاجتماعية للفرد، إلى جانب المؤسسة العائلية. كما أن الوقت الذي يقضيه الطفل أو الشاب في تعامله مع وسائل الإعلام لا يقلّ أهمية عن الوقت الذي يقضيه في المدرسة. وفي عصر تلك السمات من التطور التكنولوجي والانتشار الإعلامي الغير مسبوق بما يجعل الإعلام مؤثر أساسي يقوم بالعبء الأكبر في تكوين قيم وثقافة المجتمع ، يصبح الدور الإعلامي الآن في نشر ثقافة التسامح والسلام أهم وأكبر من أي وقت مضى ويقابل بتحديات عدة تتعلق بتعدد المصالح المادية والاقتصادية والانتماءات الإعلامية بما لا يجعلها جميعاً خاضعة لسياسة واحدة أو يمكن ترويضها أو تحميلها بمعايير والتزامات محددة وهو ما يشكل معوقاً معظم الوقت في جذب الإعلام لتبني قيم وثقافة ما.

تساهم وسائل الإعلام في ضمان ديمقراطية المعرفة، كما أن الوسائل الإعلامية السمعية البصرية تؤدي وظيفة ثقافية وتربوية حتى بالنسبة إلى من يجهل الكتابة والقراءة ولمن لم يتعلّم في المدرسة، كما أن التعلّم عبر وسائل الإعلام يقوم في جوهره على ترابط عضوي بين التعلّم والترويح عن النفس.

تعتبر وسائل الإعلام – بلا شك – من المصادر الأساسية للمعلومة، والتي يبني عليها الفرد مواقفه، وتقوم عليها اتجاهات الجماعات حيال الأحداث الجارية، سواء بالقبول أو الرفض، حيث تتولى وسائل الإعلام الدور الملموس في تشكيل موقف الجمهور المتلقي من القضايا المطروحة على الساحة المحلية والدولية. ولا يتوقف تغيير الاتجاه والموقف على القضايا العامة أو الأحداث المثارة، بل يمتد إلى القيم وأنماط السلوك، فقد يحدث أن يتقبل المجتمع قيماً كانت مرفوضة قبل أن تحملها الرسالة الإعلامية، أو يرفض قيماً كانت سائدة ومقبولة مستبدلاً بها قيماً جديدة.

ويعتبر الإعلام هو عامل هام مؤثر في عملية التحول من خلال ما يقدمه من معلومات قد تكون إيجابية أو سلبية على المستقبل للمادة الإعلامية. وفي حين جاءت ثورة الاتصال لتجعل من وسائل الإعلام شريكاً فاعلاً يسهم بقدر كبير في عملية التنشئة الاجتماعية والعملية التربوية، بجانب الأسرة والمدرسة والنادي والمؤسسة الدينية ومراكز التوجيه والتوعية، وتظهر فاعلية وسائل الإعلام في قدرتها على التحرك، حيث يوجد المستقبل أو الجمهور المستهدف في بيته أو مكتبه أو أي مكان يتجه إليه، تخاطب الكبير والصغير والمرأة والرجل، واحتلت لنفسها مكاناً في كافة ميادين الفكر والتأثير، من ثقافة وترويح وتسلية وتوجيه، وفق أساليب مستحدثة وتقنيات عالية، مما يجعل الإنسان يُسلم عقله وعاطفته لجاذبية الوسيلة الإعلامية وبرامجها، لتقوم بدور الأب والمعلم، بل وأحياناً بدور الإفتاء والإرشاد، دون أن يدرك المتلقي أن ما تحمله الرسائل الإعلامية اليوم مشحون بقيم صاحب الرسالة يسعى لإحلالها محل القيم القائمة إذا كانت هذه القيم القائمة تتعارض

مع أهدافه ومراجعته. وتشير الدراسات العلمية في هذا الصدد إلى أن أجهزة الإعلام تلقي بظلالها على الطفل المعاصر إيجاباً أو سلباً، حتى أنه يصعب عليه أن يفلت من آثارها، وتحاول أن ترسم له طريقاً جديداً لحياته، وأسلوباً معاصراً لنشاطه وعلاقاته، ومن ثم فهي قادرة على الإسهام بفاعلية في تثقيفه وتعليمه، وتوجيهه، والأخذ بيده إلى آفاق الحياة الرحيبة.

من هنا ندرك أهمية دور وسائل الإعلام في نشر القيم والثقافات وما يمكن أن تشكله من تربية للنشئ بالإضافة إلى دور المدرسة والأسرة وهو ما يفرض على الدولة بمؤسساتها ومؤسسات المجتمع المدني التعاون مع وسائل الإعلام المختلفة وتوقيع بروتوكولات ومدونة سلوك وقيم تسهم في بث وتعزيز قيم التسامح والسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، وأيضاً يجب أن نلتفت إلى دور تلك المؤسسات جميعاً في إنتاج الأفلام والمسلسلات والمواد السمعية والبصرية التي ترسخ وتدعم تلك القيم ومراقبة المنتج الفني الذي قد يقدم قيم عكسية وتقييمه، كما يجب أن يتم تعزيز وعي الشركات لتسهم من خلال مسؤوليتها المجتمعية في تعزيز تلك الأفكار سواء بتقديم الدعم المالي والفني أو بنشر ودعم تلك القيم في موادها الإعلانية وبتكاتف تلك الجهود يمكن الانتصار على تحديات عصر التكنولوجيا والانتشار الإعلامي الغير خاضع لضوابط ملزمة وتعارض المصالح بحيث يستطيع ويقبل الجميع بضرورة تربية النشئ وتوعية الجمهور بقيم التسامح والتعايش السلمي.

## إشارات مرجعية

١. مفهوم ثقافة السلام، أبو القاسم حامد، الحوار المتمدن.  
<https://goo.gl/VWloh8>
٢. إعلان مبادئ بشأن التسامح، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا.  
<https://goo.gl/K54tb6>
٣. في ثقافة السلام، نبيل محسن، معابر.  
<https://goo.gl/vRaKOD>
٤. مفاهيم في ثقافة السلام، منتدى مجموعة حريات للتنمية وحقوق الانسان.  
<https://goo.gl/8adBWh>
٥. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.  
<https://goo.gl/NjDHUu>
٦. الوقاية من العنف وبناء السلام، يونيسيف.  
<https://goo.gl/0CSiau>
٧. دور التنشئة الاجتماعية في نشر قيم التسامح، اناس المشيشي، أفاق.  
<https://goo.gl/77lbEs>





# دعوة إلى السلام

## عن ثقافة السلام واللاعنف والتسامح ومفاهيم أخرى

### برنامج التعبير الرقمي الحر

يقوم برنامج التعبير الرقمي الحر على دمج تكنولوجيا المعلومات بقضايا مجتمعية حيث يصبح البرنامج هو رؤية جديدة لبناء جسر التواصل بين المنظمات والهيئات العاملة بقضايا مجتمعية وبين المواطنين، ويشكل مساحة حرة واسعة للتعبير والمشاركة بسبل أيسر وأكثر إتاحة وقادرة على الوصول لفضاء واسع من الجمهور.

يعتمد برنامج التعبير الرقمي الحر على دعم مجالات وقضايا حقوقية وتحويلها لحراك رقمي قائم على مبادئ إتاحة وتداول المعلومات والحق في المعرفة كحقوق أساسية في حياة الإنسان

كما يهدف البرنامج إلى خلق مجتمع رقمي متكامل يتمتع جميع أفرادها بفرص متساوية في معرفة وتداول المعلومات وخلق أكبر عدد ممكن من الفرص لتعزيز جاهزية المواطن تكنولوجيا ومعلوماتيا وصولا في النهاية إلى الغاية الكبرى المتمثلة في رآب الفجوة الرقمية بين أفراد المجتمع وكذلك تحقيق المواطنة الرقمية العادلة.